٢٠٢٥/٩/٢٨

بيان بشأن

شركة بريميم هيلثكير جروب

انطلاقاً من دور الهيئة في حماية حقوق المتعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية وضمان سلامة واستقرار تلك الأسواق، وعملاً بأحكام المادة الرابعة من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، تود الهيئة توضيح ما يلي:

أولا: مرحلة ما قبل بدء التعامل على أسهم الزيادة:

- إن الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٩ هي التي أقرت الاستحواذات محل زيادة رأس المال (٥ شركات تم الاستحواذ عليها بنسبة ١٠٠%) (تُسدد نقداً ومن الرصيد الدائن)، و(٥ شركات تم الاستحواذ على نسبة ٥٠% منها) (تُسدد نقداً ومن الرصيد الدائن)، مع قصر التصويت على المساهمين غير ذوي العلاقة بالاستحواذ.
- سبق للهيئة أن رفضت بتاريخي ٢٠٢٥/١/٢٣ و٢٠٢٥/١/٢٦ نشر تقرير الإفصاح الخاص بالشركة لعدم سلامة المستندات المتعلقة بزيادة رأس المال، وطلبت التحقق من الرصيد الدائن. وبعد ورود كتاب القطاع المختص بالجهة الإدارية المؤرخ ٢٠٢٥/٣/٤ متضمناً استيفاء ملاحظات الهيئة استناداً إلى تقرير الفحص المالي رقم ٢٠٢٥/٣٠٩٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٣، وما تضمنه من تأكيدات بصحة الأرصدة الدائنة الناتجة عن استحواذات مثبتة بعقود شراء حصص، وافقت الهيئة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٥ على عدم الممانعة من نشر تقرير الإفصاح وسير الشركة في إجراءات الدعوة للجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال، - باعتبار الجمعية صاحبة السلطة في هذا الشأن - وفقاً للمادة (٤٨) من قواعد القيد بالبورصة.
- أن الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٩ قد وافقت على اعتماد القوائم المالية المعدلة للشركة في ٢٠٢٤/١١/٣٠ والظاهر بها الأرصدة الدائنة محل الزيادة، وكذلك على زيادة رأس المال نقداً ومن خلال الأرصدة الدائنة للمساهمين القدامى الناتجة عن تلك الاستحواذات.
- أن الهيئة قد تحققت من دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأس المال بمرحلتيها في ضوء الدعوة التي قدمت إليها على مسئولية مسئولي الشركة ومراقب حساباتها والمستشار القانوني لها، وكذلك تحققت من مضمون تقرير الإفصاح طبقاً للمادة (٤٤) من قواعد القيد والذي صدرت عدم ممانعتها على نشره، بعد

التأكد من التزام الشركة بشرط احتفاظ المساهمين المكتتبين في أسهم الزيادة (بالمبادلة أو بالرصيد الدائن) بما لا يقل عن ٥١% من حصتهم لمدة ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ قيد أسهم الزيادة، وحتى صدور قوائم مالية تتوافر فيها شروط الربحية وحقوق المساهمين، وذلك تحت مسئولية مسئولي الشركة ومراقب حساباتها والمستشار القانوني لها.

- **أن البورصة المصرية قد قامت بقيد أسهم الزيادة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٣، ووافقت على نقل أسهم الشركة إلى السوق الرئيسي اعتباراً من جلسة ٢٠٢٥/٩/١١، بعد استيفاء الشركة لمتطلبات المادة (٢٣) مكرر من قواعد القيد والشطب وتقديمها لكافة المستندات والتعهدات اللازمة وعلى مسئولية مسئولي الشركة ومراقب الحسابات والمستشار القانوني لها.**

ثانياً: مرحلة ما بعد بدء التعامل على أسهم الزيادة:

وبالإشارة إلى بياني الهيئة الصادرين بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٢ و٢٠٢٥/٩/٢٥، وفي إطار التنسيق المستمر وتبادل المعلومات بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، فقد أسفرت المتابعة منذ تاريخ قيد أسهم زيادة رأس مال الشركة في ٢٠٢٥/٩/٣، ونقل قيد أسهمها إلى السوق الرئيسي اعتباراً من جلسة ٢٠٢٥/٩/١١، عن رصد كلٍ من الهيئة والبورصة المصرية لتعاملات غير اعتيادية على أسهم الشركة بالإضافة إلى رصد إفصاح عن قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٥/٩/١٨ يتضمن الموافقة على مساهمة الشركة في تأسيس أربع شركات جديدة بمبالغ مساهمات تصل الى ٥٦٦,١ مليون جنيه مصري بنسب مساهمة للشركة ما بين ٣٠% و٥٠% و٥٠% و٧٧% في كل شركة على التوالي وذلك بغرض التوسع والاستحواذ على عيادات ومراكز أشعة ومختبرات باتباع ذات النهج السابق الإشارة إليه بدون قيام الشركة بإعداد دراسة جدوى معدة من مستشار مالي مستقل تبرر هذه الاستحواذات المتوقعة . مما استدعى قيام الهيئة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢١ بإجراء تفتيش مفاجئ على الشركة للتحقق من مدى وجود أية علاقة بين المتعاملين بصورة غير اعتيادية على أسهم الشركة وبين مسئولي الشركة أو المجموعات المرتبطة بها، أو أية مستندات تخص تلك الاستحواذات وذلك حماية لحقوق المساهمين وكافة المتعاملين في السوق.

وفي ضوء نتائج المتابعة والتي أسفرت عن عدم التزام الشركة بتمكين المحاسب المكلّف من جانب الهيئة من الاطلاع على المستندات المطلوبة لفحص بند النقدية وما في حكمها، بما يشمل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وزيادة رأس المال، والشيكات محل الفحص، وأي حسابات مرتبطة بها.

فقد أجرت الهيئة تحقيقات مع ممثلي الشركة ومراقب حساباتها بتاريخي ٢٤ و٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥، وأسفرت تلك التحقيقات عن الآتي:

١- استمرار عدم تمكين المحاسب المكلّف بالحصول على المستندات اللازمة لفحص بند النقدية.
٢- إقرار مراقب حسابات الشركة بتقديم اعتذار مسبب عن الاستمرار في مراجعة القوائم المالية للفترة المنتهية في ٢٠٢٥/٩/٣٠، مرجعاً ذلك إلى ضعف بيئة الرقابة الداخلية بالشركة بشكل عام، وعدم وجود نظام محاسبي آلي يتيح استخراج المعلومات المالية بدقة وكفاءة، وهو ما أكده مسئولو الشركة أثناء التحقيقات.
٣- إقرار مراقب حسابات الشركة بعدم فحص أحداث الفترة اللاحقة للمركز المالي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ عن المدة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٨/١١ (تاريخ إصداره التقرير)، وذلك بالمخالفة لمعايير المراجعة المصرية.

<u>وبناءً على ما سبق وحرصاً على حماية حقوق المتعاملين واستقرار التعاملات، فقد قررت الهيئة ما يلي:</u>

١- إخطار البورصة المصرية للنظر في إمكانية نقل إدراج تداول أسهم الشركة في ضوء توافر محددات إدراج الأوراق المالية بالقائمة (د) إعمالاً لقراري رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢١ ورقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٢٤ وذلك اعتباراً من بداية جلسة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٩/٢٩ وذلك لحين التزام الشركة بما يلي:
أ- إصدار القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مرفقاً بها تقرير خالٍ من التحفظات الجوهرية من مراقب الحسابات.
ب- وتقديم تقرير من المحاسب المكلّف من الهيئة يثبت عدم وجود مخالفات جسيمة تتعلق برصيد وحركة بند النقدية.
٢- الاستمرار في متابعة موقف الشركة واتخاذ ما يلزم من إجراءات إضافية في هذا الشأن.

وتهيب الهيئة بالمتعاملين توخي الحذر والدقة عند اتخاذ أي قرارات استثمارية تخص التعامل على أسهم الشركة، ودون الإخلال بحق الهيئة في اتخاذ كافة الإجراءات الرقابية حيال ما قد تمثله تلك الوقائع من مخالفات، وفقاً لحكم المادة السادسة عشر من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ الصادر بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية أو لأية قوانين أخرى.

****